

## مقدمة

تخضع السواحل المغربية لإكراهات بيئية قوية تعزى بالأساس إلى عوامل طبيعية وسوسيو-اقتصادية وعمرانية، والتي تتسبب مع مرور الزمن في هشاشة الأوساط الطبيعية الساحلية بجميع مكوناتها. فهناك غياب لسياسة بيئية واضحة تحافظ على توازن مكونات البيئة الساحلية كما وكيف من أجل تأمين فعال ومستدام للأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وتبقى السواحل المتوسطية أكثر الأوساط الطبيعية عرضة لمظاهر التدهور البيئي، ومن ضمنها ساحل عمالة المضيق الفنيدق الذي ينتهي إداريا لجهة طنجة-تطوان-الحسيمة. يمتد هذا الساحل على مسافة تناهز أربعين كيلومترا، إذ يزخر بتنوع مؤهلاته الطبيعية التي تجمع بين البحر والجبال والتلال والهضاب والسهول والمنحدرات والغابات والشواطئ الرملية والبرك المائية ومصبات الأودية ومواقع إيكولوجية. كما يتميز بمنشآت سياحية أضحت أكثر جاذبية بعد إعادة تأهيلها على طول خط الساحل، ليصبح اليوم قبلة سياحية نشيطة خصوصا في فصل الصيف.

## اللوحة رقم 1: بعض المنشآت السياحية بحواضر عمالة المضيق-الفنيدق



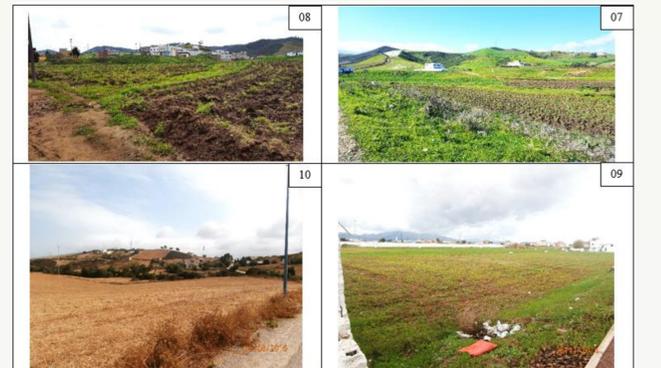
المصدر: أرده (إيباس)، 2020، مرجع مذکور، ص 196.

## اللوحة رقم 2: انعكاسات المقالع على المجالات البيئية المحيطة بها



المصدر: أرده (إيباس)، 2020، مرجع مذکور، ص 185.

## اللوحة رقم 3: زحف العمران على الأراضي الفلاحية بالمدينة الساحلية لعمالة المضيق-الفنيدق

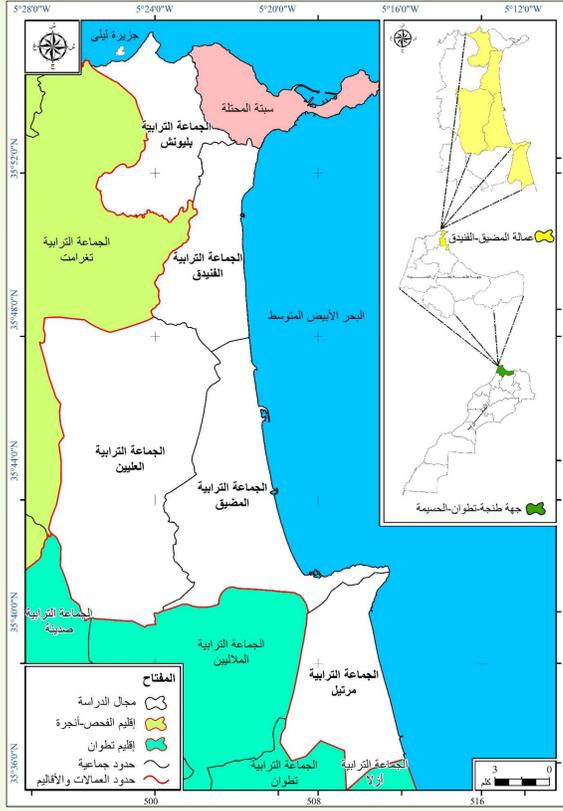


المصدر: أرده (إيباس)، 2020، مرجع مذکور، ص 180.

## خلاصة

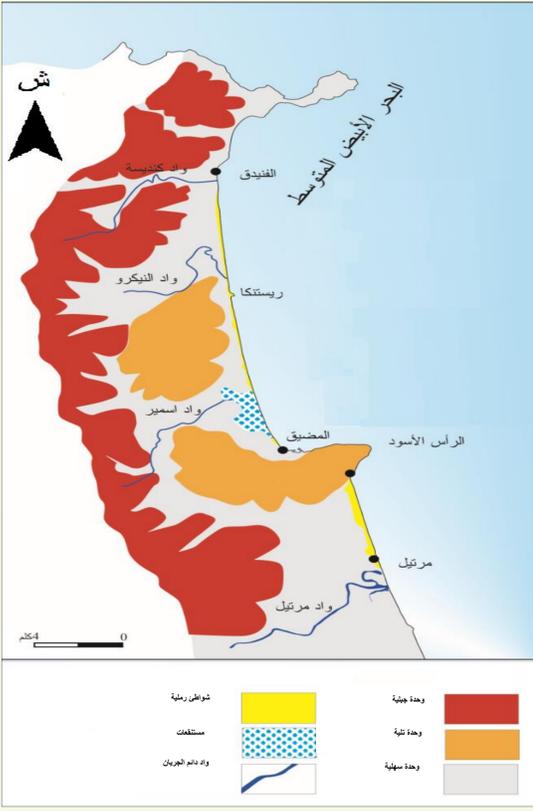
خلاصة القول، يعاني الشريط الساحلي لعمالة المضيق-الفنيدق من اختلالات بيئية ناجمة عن ضعف الحكامة الترابية الجيدة التي تراعي التوازن بين المحافظة على الثروات الطبيعية والبيئية للساحل وجعلها في خدمة التنمية المستدامة. فبدون بيئة سليمة لا تكتمل شروط التنمية المستدامة مهما كان شكل التحديات.

## الخريطة رقم 1: توطين المجال المدروس



المصدر: أرده (إيباس)، 2020، "التدبير الجماعي ومسألة التنمية بالجماعات الترابية التابعة لعمالة المضيق-الفنيدق"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، تطوان، ص 10.

## الخريطة رقم 2: التوزيع المجالي للوحدات التضاريسية بالساحل التطواني



المصدر: الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والتخفيف العقاري والخرائطية. (بتصرف).

عرف ساحل عمالة المضيق-الفنيدق خلال العشرين سنة الأخيرة دينامية مجالية سريعة، ساهم فيها الضغط الديموغرافي المتنامي، والانتشار الواسع للمنشآت السياحية الذي واكبه تطور التعمير بأشكاله المختلفة، وإعادة هيكلة وتأهيل البنيات التحتية والخدماتية بمحاذاة الساحل. غير أن هذه الدينامية واكبتها ممارسات اللا مسؤولة ناتجة عن تدخل الإنسان في غياب تصور شمولي مندمج للبيئة المحلية في إطار تنمية محلية مستدامة تراعي خصوصيات البيئة الساحلية.

ويمكن اعتبار سوء التدبير المجالي والتعامل العشوائي مع هذا الوسط الهش سببا رئيسيا في زعزعة النظم الإيكولوجية والإخلال بالتوازن البيئي البحري في شتى مظاهره على طول خط الساحل، وذلك في تجاهل للبعد البيئي أثناء عمليات استغلال وتدبير المجال الترابي للساحل. لذا يمكن حصر أهم مظاهر التدهور البيئي لساحل عمالة المضيق-الفنيدق في النقاط التالية:

- تآكل خط الساحل ناتج عن حركتي المد والجزر وعنف العواصف البحرية في فصل الشتاء، وأيضا إلى طبيعة الأساس الصخري المتجسد في صخور هشة مع دينامية بحرية نشيطة على طول السنة. ومع استمرار تآكل الساحل تظل المنشآت السياحية والعمرانية والبنيات التحتية العمومية مهددة بالمخاطر، فأمواج البحر تصل أحيانا في فصل الشتاء حتى الطريق الوطنية رقم 13؛
- تآكل التربة الناجم عن سيادة الصخور الهشة وشدة الإنحدارات وعنف التساقطات المطرية بالمنطقة الخلفية للساحل يؤدي إلى حدوث إنزلاقات أرضية وانجرافات للتربة في اتجاه السافلة. ويمكن اعتبار الريف الغربي الذي تنتمي إليه عمالة المضيق-الفنيدق ضمن المجالات الأكثر حساسية وقابلية للدينامية السطحية، خاصة على مستوى التكوينات الصخرية الهشة، وتراوح كميات الرواسب التي تجرفها المياه بالمنطقة ما بين 800 و 3 300 طن/كلم/2السنة؛
- تفاقم مخاطر الفيضانات أثناء التساقطات الغزيرة وتركزها الزمي بتراب العمالة، فالساحل يدخل ضمن المناطق أكثر تهديدا بمخاطر الفيضانات، ويزيد من حدتها التوسع العمراني بمناطق الفيض المحاذية لمجري المياه والأودية. لقد تم تصنيف مدن العمالة ضمن المناطق الوطنية الأكثر تهديدا بالفيضانات، ولعل انبساط السطح عند خط الساحل يطرح مشكل تصريف المياه. لقد عرفت مدن الساحل مرارا فيضانات تسببت في اجتياح المياه والأحوال للمحلات التجارية والأحياء السكنية والبنيات التحتية والخدماتية، مثل فيضان 29 غشت 2013 بمدينة المضيق؛
- استفحال التلوث الناتج عن تدفق مياه الصرف الصحي لبعض الأحياء السكنية والمنشآت السياحية المحاذية للساحل، حيث ينتهي بها الأمر عند المصبات ومنها إلى الوسط البحري، مما يساهم في تلويث مياه الشواطئ عبر هذه مصبات الأودية، كوادكنديسة ومرتيل؛
- انتشار النفايات الصلبة الناتجة عن الأنشطة السياحية في موسم الاصطياف، فالضغط الكبير للمصطافين على الشواطئ يجعلها أكثر عرضة للنفايات البلاستيكية (أكياس وقارورات) بالرغم من الجهود التي يبذلها أعوان النظافة. يلاحظ كذلك الانتشار الواسع للنفايات الصلبة التي تنقلها مياه الأمطار والأودية في اتجاه المصبات خلال فترة الحمولات على طول خط الساحل؛
- التراجع المستمر للغطاء الغابوي بسبب الحرائق المتكررة خلال فصل الصيف كما هو شأن غابة كدية الطيفور (خلال فترة: 2000-2020، فقد المغرب حوالي 54 000 هكتار من مساحة الغابات بسبب الحرائق)، وكذا نتيجة للزحف العمراني على طول خط الساحل. هناك أيضا الاستغلال المفرط لرمال الشواطئ بشكل غير قانوني في ظل غياب مراقبة جديّة من طرف مسؤولي الجماعات الترابية المعنية. وغيرها من مظاهر التدهور البيئي الذي زاد في حدتها التغيرات المناخية وهشاشة المنظومة الطبيعية للساحل.

## البيبلوغرافيا:

- أرده إيباس (2020): التدبير الجماعي ومسألة التنمية بالجماعات الترابية التابعة لعمالة المضيق-الفنيدق. أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه (تخصص الجغرافيا). جامعة عبد المالك السعدي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية- تطوان، المملكة المغربية.
- بوحوي أحمد (2000): الموارد الطبيعية، الماء في محور التحديات البيئية والتنمية المستدامة. مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية (الدورة الخريفية: 20-22 / 11 / 2000، الرباط).
- صباحي محمد (2004): إشكالية الموارد المائية بالمغرب بين الاستهلاك والحاجيات الحيوية. أطروحة لنيل دكتوراه الدولة (تخصص الجغرافيا)، جامعة الحسن الثاني-المحمدية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية-المحمدية، المملكة المغربية.
- مديرية إعداد التراب الوطني (2002): البيئة في المغرب: 10 سنوات بعد ريو. وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان والبيئة، الرباط، المملكة المغربية.